

مدير عام الهجرة والجوازات والجنسية بعدن لـ **الكنوبور** :

جهاز المتابعة والتسجيل يقوم بتنظيم ورصد حركة الوافدين إلى المحافظة

إدخال تقنيات حديثة كنظام البصمة الإلكترونية والصورة في عملنا اليومي



العقيد / هشام محمد الفرخ



العقيد / عبد المجيد الغفاري

مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية فرع عدن من الفروع المتميزة نظراً لاتساع اختصاصاتها المكانية والنوعية ،كون فرع عدن يخدم أربع محافظات هي " عدن ولحج وأبين والضالع" في مجال صرف جوازات السفر والشؤون العربية والأجنبية وصرف تراخيص الإقامة والتأشيرات للعرب والأجانب وكذا الإشراف على حركة المسافرين والسياح في المنافذ البحرية والجوية كما يقوم برعاية شؤون اللاجئين لمعرفة المزيد من المعلومات 14 أكتوبر زارت المصلحة والتقت العقيد/ عبدالمجيد الغفاري مدير عام المصلحة فرع عدن .. فألى حصيلة اللقاء.

هناك مشروع قانون جديد يمنح الجنسية لأبناء اليمنية المتزوجة من أجنبي



©14OCTOBER

مواطنون أثناء معاملاتهم في الهجرة والجوازات



©14OCTOBER

مبنى مصلحة الهجرة والجوازات

الأمن ورئيس لجنة إثبات الجنسية ومقرر اللجنة وهو مدير الشؤون القانونية بالهجرة وسكرتير اللجنة عضوية كل من مدير الأحوال المدنية ومدير شؤون المغتربين ومدير الهجرة حيث تدرس وثائق ما بعد عام 1990م وبالتالي عندما تقتنع اللجنة بأحقية هذه الوثائق ومطابقة أصولها والتأكد منها يتم صرفها بقرار لجنة إثبات الجنسية هذا فيما يتعلق باليمنيين مولدي القرن الأفريقي.

أما بالنسبة لصراف الجنسية للأجنبي أو الأجنبية طبعاً فيتم وفقاً لقانون الجنسية فمثلاً إذا تزوج يمني من أجنبية ومر على العلاقة الزوجية أربع سنوات في هذه الحالة من حقه أن يتقدم بطلب الجنسية اليمنية لزوجته إلى معالي وزير الداخلية حيث يتم معاملة الإجراءات بالفروع من خلال إحضار جواز سفر الزوجة الذي يجب أن يكون مشروعا وصحيحا، وكذا إحضار وثيقة الزواج التي ينبغي أن تكون معتمدة من قبل السلطات المختصة باليمن ويتم تدوين خطابين «خطاب للأدلة الجنائية وخطاب للبحث الجنائي» ومن ثم يرفق خطاب باسم مدير الهجرة والجوازات إلى رئيس المصلحة ومنها إلى الأخ/ وزير الداخلية وذلك من أجل الموافقة على منحه الجنسية اليمنية.

أما بالنسبة للأجنبي الذي يتزوج يمنية فهو الفترة والاعتبارات نفسها أمنية ووقائية ويتم تقديم الطلب مباشرة إلى معالي وزير الداخلية للتأكد من صحته.

أولاد الأم اليمنية المتزوجة بأجنبي

نصت المادة رقم (17) لعام 2009م على أن يعامل أبناء المرأة اليمنية المتزوجة من أجنبي معاملة اليمني من حيث إضافتهم إلى جواز الأم أو منحهم جوازات وذلك في المجالات الآتية: إذا ترك للأمر إرثاً أو أوالداها أو بسبب طلاقها أو تغيب زوجها أو وفاته ويتم إثبات هذه الحالات بما يلي: إحضار شهادة طبية من جهة مختصة تتعلق إما بإصابة الزوج بالجنون أو شهادة وفاة الزوج، كما نصت الفقرة «ب» من المادة «17» على أنه إذا بلغ أبناء اليمنية من الزوج الأجنبي سن الرشد وتوافرت إحدى الحالات المذكورة يجوز لهم اختيار الدخول في الجنسية اليمنية أو الالتحاق بجنسية أبيهم، حيث يتم اختيار الدخول في الجنسية بموجب حكم شرعي كما يمنح معالي وزير الداخلية أبناء المرأة اليمنية من الزوج الأجنبي الذين توافرت لهم الشروط سلفاً وثيقة دخول في الجنسية اليمنية.

(18) جنسية العام الماضي

عدد الحالات التي صُرِفَتْ لها الجنسية اليمنية منذ بداية عام 2009م حوالي (18) حالة، أما بالنسبة للقضايا المصنوفة لعام 2009م فبلغت (17) قضية مخالفة لقانون الهجرة والجوازات، على سبيل المثال وثيقة وصول مزورة أو جواز غير قانوني أو إخفاء معلومة لجهة رسمية ومثل هذه القضايا تحال إلى منطقة الاختصاص المكانية وبعض الحالات التي تكون فيها الواقعة الجرمية ذات خطورة يتم إحالتها على مدير أمن المحافظة إلى مدير البحث الجنائي.

إحصائيات عام 2009م

الجوازات التي صُرِفَتْ من بداية يناير حتى نهاية ديسمبر 2009م بلغت «28.656» جوازاً يمينا وبلغ عدد الإقامات الممنوحة للأجانب «5.120»، إقامة أما عدد تمديد الزيارات فبلغ «1.292» زيارة، فيما بلغت حالات تسجيل الأجانب «5.108». وبلغ عدد تأشيرات الدخول «1.968». وعدد حالات الخروج والعودة «2.195». وحالات الخروج النهائي «4.376». حالة، وبلغ عدد المرشحين «64» أما عدد المقيمين بطريقة غير شرعية فبلغ «489» مقيماً.

"18" حالة صرفت لها الجنسية اليمنية عام 2009م وخلال العام نفسه صرفنا ثلاثين ألف جواز سفر

دائرة الشؤون القانونية تختص بدراسة وثائق اليمنيين مولودي القرن الأفريقي والذين لديهم وثائق قبل عام 1990م

معالجة أوضاع أولاد الأم اليمنية المتزوجة من أجنبي

هذه الإشكالية وضعت لها معالجة فعلاً، حيث واجهت اليمنيات المتزوجات من غير يمنيين بعض الصعوبات في الحصول على وثائق لأبنائهن فالقانون يقول إن الطفل يتبع جنسية أحد الأبوين إلا أن الكثيرين يفعلون هذا الإجراء ولا يهتمون بتقديم طلبات للحصول على الجنسية اليمنية «جنسية الأم» ولكن هناك مشروع قانون جديد لمساواة المرأة بالرجل والآن بدأ يطبق بإضافة الأطفال القصر إلى جوازات أمهاتهم اليمنيات إلا أن هناك بعض الشروط التي تكفل حفظ حقوق الأبوين.

واعتقد بأن هذه المسألة الآن أصبحت محسومة بالقانون (مساواة ابن اليمني بابن اليمنية)، لهذا فإن مثل هذه الحالات عليها أن تطمئن لأن القانون صالح لأوضاعهم ويبدأ يطبق في رئاسة المصلحة بأن يضاف الأطفال للحصول على الوثائق يجب التقدم بطريقة صحيحة لطلب اكتساب جنسية الأم بطريقة رسمية بحيث تصرف البطاقة ثم الجواز بطريقة رسمية.

اختصاصات دائرة الشؤون القانونية

كما التقينا بالعقيد/هشام محمد الفرخ مدير دائرة الشؤون القانونية والجنسية الذي يقول: تختص الدائرة القانونية بعمل الآتي: أولا دراسة وثائق اليمنيين مولدي القرن الأفريقي الذين لديهم وثائق قبل عام 1990م وفحصها والتأكد منها وصرفها بقرار لجنة إثبات الجنسية.

أما بالنسبة لليمنيين من مواليد دول أخرى سواء كانت عربية أو أجنبية يتم إحضار شهادة ميلاد بلد المولد وجواز الإضافة وصورة من جواز والده بعد ذلك تتم معاملته بصورة مباشرة.

لكن هناك بعض اليمنيين مولدي القرن الأفريقي خاصة في منطقة الصومال أوفدوا لنا الكثير من اليمنيين إلى اليمن، وبالتالي هذا يتطلب منا دراسة كافة الوثائق والآن الأمور كلها دخلت ببعضها وتشابكت، لهذا شكلت لجنة بقرار من وزير الداخلية يرأسها مدير

المحافظة وعضوية كل من مدير الهجرة والجوازات ومدير الأحوال المدنية ومدير مكتب وزارة المغتربين ومدير الشؤون القانونية في الهجرة ومسؤول الإصدار الآلي في الأحوال المدنية ويتم الاستماع بصورة دورية في مكتب فرع وزارة المغتربين للبيت في طلبات إثبات الجنسية اليمنية وطبعا الاستماع يكون حسب عدد الطلبات المطروحة.

مواليد القرن الأفريقي

هناك مشكلة تواجه مواليد القرن الأفريقي بالذات حيث أن معظمهم من محافظة حضرموت ويتقدمون عندما يطلب منهم الذهاب إلى موطنهم الأصلي لإثبات جنسياتهم لأن عبء الإثبات يقع على مدعي البيئية فلا ينتظرون من اللجنة أن تثبت جنسياتهم وإنما تثبت بالوثائق التي تثبت جنسياتهم.

اللجنة المختصة بعدن والمحافظات المجاورة لها مثل «لحج وأبين وشبوة والضالع» التي تقع ضمن المحيط الجغرافي وضمن مسؤولية الفرع وكل محافظة من المحافظات التي لديها فروع للهجرة والجوازات يوجد فيها لجنة لإثبات الجنسية وبالتالي عدن لا تتحمل كل المحافظات.

ضبط الحالات غير القانونية

نحن نواجه بصورة مستمرة كثيراً من المخالفات التي يرتكبها المتقدمون بطلب الحصول على جوازات سفر فمثلاً «أن يدلي ببيانات غير صحيحة كأن يكون لديه جواز سفر ويقوم بتعديل بعض بيانات البطاقة الشخصية ويتقدم بطلب الحصول على جواز سفر آخر غير السابق على أساس أنه لم يستخرج جواز سفر، حيث يتم كشف كثير من هذه الحالات وتم التعامل معها وفقاً للقانون، حيث إن هناك إجراءات تتبع مثل دفع غرامة قانونية ودفع غرامة الأقاليم الكاذبة وأيضاً إحالته إلى الجهات المختصة كالتنفيذ العامة لتطبيق العقوبة القانونية عليه كما يتم استعادة البيانات الحقيقية وتثبيتها في البطاقة الشخصية.

لقاء / منى علي قائد

اختصاصات تميز فرع عدن

الاختصاصات هي التي تميز فرع عدن عن بقية الفروع الأخرى نظراً لوجود المطار والموانئ البحرية والمنطقة الحرة وكذا مركز تسجيل اللاجئين كما يقوم بتأدية خدمته بصورة متواصلة للجمهور على مدار الساعة حتى أننا نضطر إلى إصدار بعض الجوازات في نوبات متأخرة من الليل وذلك إذا استدعت ظروف المسافرين مثل التقارير الطبية وحالات الإسعاف وكذا عودة المغتربين ومن ضمن التسهيلات المقدمة أيضاً المرونة في العمل ونظام النافذة الواحدة سواء في حالة اليمنيين أو حالة الشؤون العربية والأجنبية.

الطموحات

لدينا طموحات كثيرة في تحسين أداء الفرع وإدخال التقنيات الحديثة وإن شاء الله قريباً عندما يكتمل بناء فرع المصلحة الجديدة في منطقة خور مكسر سيتم إدخال تقنيات حديثة مثل نظام البصمة الإلكترونية والصورة الفورية.

تسهيلات صرف الجوازات

تم صرف حوالي «30» ألف جواز يمينا خلال العام الماضي 2009م أما بالنسبة للحصول على الجنسية فيقوم الفرع بتلقي طلبات المواطنين الراغبين في الحصول على الجنسية ومطابقتها مع القوانين ومن ثم البت في مدى صحة الطلب وإذا كان مقدم الطلب ينطبق عليه القانون يقوم الفرع بنقل رغبة المتقدم إلى رئاسة المصلحة بموجب رسالة رسمية، وتقوم أيضاً بإجراءات أولية مثل صرف استمارات البحث الاجتماعي واستمارات الموافقة الأمنية وصرف الجوازات الجنائية والشهادة الصحية تقوم بتجهيز ملف للمذكور وترسله مع رسالة رسمية إلى رئاسة المصلحة التي تقوم بدورها باستكمال إجراءات القبول.

اللاجئون والتأشرون

بالنسبة للنازحين لدينا جهاز المتابعة والتسجيل في الفرع يقوم بتنظيم ومتابعة الوافدين سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية والذين تخلفوا عن تمديد وتجديد إقامتهم أو تخلفوا عن مغادرتهم علماً بأن محافظة عدن قريبة من السواحل الإفريقية وتعرض لنزوح كبير إلى المحافظة من تلك السواحل.

كما يقوم جهاز المتابعة والتسجيل برصد حركة المواطنين الوافدين إلى المحافظة وعملية الفرز وذلك بالتنسيق مع المفوضية السامية لرعاية شؤون اللاجئين وتسجيل الذين ينطبق عليهم حق اللجوء والذين وافقت عليهم الأمم المتحدة في مراكز اللاجئين وإصدار بطاقات خاصة بهم أما الجنسيات الأخرى الذين ينطبق عليهم اللجوء يتم تسجيلهم إلى بلدانهم ويقوم الفرع بتجميع المراجع وإرسالهم إلى رئاسة المصلحة التي تقوم بإصدار وثائق سفرهم من سفاراتهم ومن ثم إعادتهم إلى بلدانهم.

لجنة إثبات الجنسية

لدينا لجنة تسمى لجنة إثبات الجنسية برئاسة مدير أمن